

هذا هو الوجه الثاني في الرد على ما تقدم ذكره من أن الكراهة إنما تثبت بغير الشرع

محل من نصب الخصم في قوله وإن الكراهة إنما تثبت بغير الشرع
مسألة في الكراهة الشرعية وكلامنا في محرم الكراهة الملقطة وهي
لا تنبثق عن ذلك لأن سبها مجرد الإيهام والتناول ولما لا يثبت
تارك اللفظ الموجه بل يكون محمولا على مقتضى حديث ترك ذلك وعدم
الميل لفظ حسن بخلاف تارك المحرم الشرعي اعتبارا لآفته ثبات عليه
فكل قال في المجموع تقدم ضعفه وقوله ولم يثبت أي هي الشرع
وتقدم جوازها لا يتحقق بالجمع أي بالمحرم به وكذا بالعمدة وكان
الاولى له أن يذكر ذلك لما قدمه من أن التقييد به فيه قصور
افتح أي أشد قبحا وقوله كل من كذب أو كذب في الرجل قال ليس له
في الصلاة أقبح منه خارجها في الشطر في أن يخله خالفان وهو
في أحد ما أقبح منه في الآخر في أن ليس المحرم للرجل في الصلاة
أشد حرمة من كسبه خارجها كذلك الجدل وما معه في إلى أشد
حرمة منه خارجها فالحرمة في كلام الشرع هي الحرمة وقاضيا
خاتمة الحرمة في أقبح لمجاعتها للكرامة من حيث الحق ولا يخفى ما في
عبارة من أن كرامة لأن الكراهة بمعنى الحرمة لم تقدم بها ذكر
في كلامه والكراهة الحقيقية ليست وصفا للمحرمة بل بخلاف خارج
الحرج وصفه خارج الحرمة فلو قال فلا يخفى أن الجدل ويجوز
وأن كان حراما في ذاته لكنه في الحق مكره طيب كبر في الصلاة
بما مع أن كل واحد كان أولى من السيد إليه للجنس فيمثل
السيد كراهة وغيره ومحل الكراهة إذا لم تكن من اجزائه أو مملوكة
للموالحة في الرعي بهامه الجوارح الموصوفة بما فصوص فان ثبت
في كونه من اجزائه فالمحبة الشرعية لأن الأصل جلاله أو من الجرة
بالسكون أي جمع الخصا وأما كونه ذلك لأن لا يبقى فيه إلا الخصي
المكره وما يقبل منه من كراهة ولا أشد ما بين الجليلين وقوله
وإن لم تكن الخصا رعيها ضعف لأن العلة المذكورة لا تنافي إلا
فيما رعي بها أو من محل خمس سواء كانت الخصا ظاهرة أم متخفية
فيكره الرعي بها في الصورتين مع الاجتزال أما خمسة العن فلا يجزي

الرعي

الرعي بها قدر مي جهازا وإن لم تكن مأخوذة من الجرة سوا رعي
بها أو أم غيره فهو رعيها قبله وقوله وقيل لا كراهة لضعف وقوله
والترجيح أن ترجيح الكراهة حيث ذكره في المتن مقتضى إعلانه
وهو المعتمد والأصح أنه خلاف الأولى أي يمكن حمل الكراهة في
كلام الأصحاب الكراهة الغير الشدنية فتدريج خلاف الأولى
ومحكون صوم ذلك خلاف الأولى إذ لم يكن فرضا لصوم الثلاثة
أما في الرعي عن غير الدم فتوى على السؤال أي اعتبارا عليه
وكان أهل اليمن يفعلون ذلك فنزلي فيه قوله تعالى وتزدوا في
ما يبلغكم لمقصود أن خير الزاد السعوي أي ما سبق به وقال أهل
باطن أي كل يحكمه بباطن إذا لم يوافق فيه ذلك وإن يمشط
بضم السين من باب ضم وكرهه أيضا أن يغسل رأسه فإن فلاها وتكره
قوله تصديق ولو بلفظة تدب كما مرر للأنبياء في الشرع فأنما يقع
حرم التمشط ومثل المحم نظره وغيره أنه قال وإن يكتمل
أي لغز عنه أماله كرمه فلا كراهة وقوله بالاعطاب فيه خرج ما
فيه طيب في أم كاهر وقوله لا أشد هو المحل الأمسود وإن بأكمل
الطابق أي الشخص الطابق يحل كالأمر أو امرأة فذكر لكل منها
الأكمل كحال الحكمة لا الحاجة والكسر باحق كراهة منه لأنه أقل
منه أعرض عن الطواف ومنا فاة للرد وهو يكره للطريق أيضا
أن يضع يده على وجهه فلا حاجة كتأويل فيمن عنده أو يشك
أصابعه أو يغير قها أو يطوف وهو يدافع أحدنا أو تأخذه
أكل أو شرب أو بكف شعر أو يوبا أو يركب فالركوب للغادر ولو
مداة فلا عذر ولو على أكتاف الرجال مكره على قول والمعتمد أنه
خلاف الأولى وإن كان عذر المرض واحتياج إلى طهور يستغنى
به فلا بأس به وإن يصيب أو يصبغ أو يمسح بما في ذلك من العبد
وترك الأوبى المني في المنيوع وقال الصلة في جميع ذلك فأنما يقع
للجفن بصفق في تحوذه جازي الأرض لثقل لسانه ولا عذر منه
وساير عزمها في الصلاة فإني هنا موضع اليد على الخاصة وأما